

مقتضيات الحكامة الجيدة وتأثيراتها على تفعيل الجماعات الإقليمية في الدول المغاربية.

The Requirements of good Governance and their effects on the activation of regional groups in the Maghreb.



عمر محوز

جامعة وهران 2 محمد بن احمد، الجزائر، omarmahouz@mail.com

تاريخ الإرسال: 2019/09/14 تاريخ القبول: 2019/10/30 تاريخ النشر: 2020/01/01

ملخص:

شاع استخدام مفهوم الحكامة في أدبيات الإدارة والسياسات العامة حديثا، في سياق عالمي اتسم بسيطرة المفاهيم الغربية على ميدان البحث والتعامل الدوليين، من قبيل العولمة والديمقراطية والرأسمالية.. في ظل فشل محاولات الإصلاح السياسي والاقتصادي لدى غالبية الدول السائرة في طريق النمو، فكانت هذه الظروف والإكراهات ذات الطبيعة الدولية والوطنية، أسبابا كافية في تبني الدول المغاربية -مثلها مثل نظيراتها النامية- "الحكامة الجيدة" كآلية لتحقيق التنمية، خاصة على المستوى المحلي، الذي مثل الوعاء الأنسب لاختبار مدى نجاعة هذه المقاربة، إن هي مكنت من تطوير أداء الجماعات الإقليمية في تدبير الشأن العام المحلي، من خلال محورية دور المواطن وإشراك باقي الفواعل غير الحكومية.

الكلمات المفتاحية: الحكامة المحلية: الجماعات الإقليمية: اللامركزية الإدارية: المشاركة السياسية.

Abstract:

The concept of governance has been commonly and recently used in the literature of administration and public policy, in a global context characterized by the domination of western concepts on the international research and dealing, such as globalization, democracy and capitalism. The failure of efforts for political and economic reform by the majority of the developing countries brings out a condition and constraint of an international and national nature, the fact that forms a sufficient reason for Maghreb countries, like their developing counterparts, to adopt "good governance" as a mechanism for development, especially at the local level. Such an approach is best suited to test the effectiveness of this approach, if it enables the development of the performance of regional groups in the management of local public affairs, through a pivotal role of the citizen and the involvement of other non-governmental actors.

Keywords: Local Governance; Regional groups; Administrative decentralization; Political participation.

* المؤلف المرسل: عمر محوز، omarmahouz@mail.com

مقدمة:

شكّل موضوع إصلاح نظام الجماعات المحلية/الجهوية أحد أبرز المحاور الحديثة التي أصبحت ترتكز عليها أي تجربة إصلاح سياسي (تحول)، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعترض واقعها السياسي والاقتصادي الكثير من التحديات والمتغيرات، التي لطالما عكّدت عملية الانتقال تلك، نحو أطر حكم جديدة، تستجيب لمستوى تطلعات ومتطلبات الرأي العام بمجتمعيه السياسي والمدني. وفي هذا السياق طُرحت الكثير من المقاربات والتصورات عن طرق تنظيم وتسيير الجماعات المحلية، من القائل بضرورة تعزيز أنظمة التسيير اللامركزية، مروراً بدعوات تعزيز ثقافة المشاركة السياسية، وصولاً إلى مطالب تكريس آليات ما سمي بـ "الحكامة الجيدة" في سبيل تحقيق التنمية الشاملة (سياسية واقتصادية على حد سواء)، التي تشكل جوهر أهداف أي سياسة حكومية (عامة)، والتي تمر حتماً عبر تعزيز دور المواطن في تدبير الشأن العام (على مستواه المحلي أو الجهوي/الترابي)، وهو ما يمكن في المحصلة من دعم بناء قدرات الهيئات الإدارية الوطنية والمحلية، ويسمح في مقابل ذلك بتحقيق الإصلاح والرفع من درجة المشاركة والشفافية والعدالة والشرعية.

لوحظ في هذا النطاق أن الدول العربية بما فيها المغربية، بصفتها تدخل ضمن نطاق الدول التي تبنت الكثير من السياسات الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف الحديثة قد قطعت أشواطاً لا بأس بها على طريق تعزيز قدراتها السياسية والاقتصادية، حيث أبانت الجزائر إلى جانب جارها المغرب عن تجربة فريدة، من خلال مجموع الإصلاحات والمشاريع السياسية التي تقع في نطاق الترويج لفكرة الحكامة الجيدة وترقيتها.

على هذا الأساس تقارب هذه الدراسة موضوعها من خلال البحث في خصوصيات كل من التجربة الجزائرية والمغربية الهادفة بالدرجة الأولى إلى توظيف مقاربة الحكامة الجيدة في تفعيل الجماعات الإقليمية (وهو المستوى الأول من أهداف الدراسة) خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تطرح أمام البلدين في الوقت الراهن، لننتقل (ثانياً) إلى المقارنة بين التجريبتين من أجل استخلاص الدروس المستفادة عن كل تجربة. وفي هذا الإطار اعتمدنا الإشكالية البحثية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم مقاربة الحكامة الجيدة في تفعيل الجماعات الإقليمية لدى الدول المغاربية؟

سنحاول من خلال هذه الإشكالية تسليط الضوء على الافتراضات العلمية التي تستوجب المقالة اختبار مدى صحتها:

- ✓ كلما ركزت الحكومات على إنجاح مقاربة الحكامة الجيدة على المستوى المحلي، زادت احتمالية ترقية وتفعيل نشاط الجماعات الإقليمية.
- ✓ تظهر الحكومات المغاربية كفاءة عالية في تفعيل سياساتها التنموية بسبب نجاحها في تطوير مقاربة للحكامة الجيدة على المستوى المحلي.
- ✓ خصوصيات تجارب الدول المغاربية (التنظيمية والدستورية والاقتصادية والمجتمعية) يمكن أن تسمح باستفادتها من بعضها البعض وتطوير مقاربة عمل مشتركة.

تستدعي الإجابة على الإشكالية واختبار صحة افتراضاتها العلمية، اعتماد إطار منهجي متنوع، يرتكز تحديده أساساً على طبيعة الموضوع الذي يتعرض إلى إدارة الجماعات المحلية (المؤسسات) وما يرتبط بها من

أطر تنظيمية (القوانين)، وهو ما يذهب بنا إلى بناء الإطار المنهجي على مقترين رئيسيين، الاقتراب المؤسسي الذي يعتمد على تشخيص طبيعة المؤسسات المقصودة من الدراسة (الجماعات الإقليمية بكل فروعها ومكوناتها) من خلال التعرف على هيكلها وأبنيتها إضافة إلى تحليل اختصاصاتها والوظائف المسندة إليها. هذا إضافة إلى الاقتراب القانوني الذي يبرز من خلال اعتماده في التطرق إلى النظام القانوني المعتمد في تنظيم عمل المؤسسات ودراسة صلاحياتها والعلاقات القانونية بينها، ومدى تطابق أنشطتها العديدة مع القواعد القانونية والتشريعات السارية المفعول، وذلك من منطلق البحث عن مدى مشروعية سلوكاتها وقراراتها.

هذا وعن أهمية الموضوع، فإنه وفي ظل احتدام النقاش حول سبل تجاوز المعضلات التي تميز تسيير وإدارة الجماعات الإقليمية في الدول المغربية، وجدنا أن الإثراء المعرفي لمقاربة الحكامة الجيدة على المستوى المحلي والتي تعمل أساسا على تعزيز الإدارة اللامركزية، تعبر عن أطر أكثر أهمية وملائمة لتفعيل تلك الجماعات، خاصة وأنها تستهدف جعل السياسات التنموية المحلية أكثر نجاعة وفاعلية وأكثر قدرة على تحقيق احتياجات واهتمامات المجتمعات المحلية. أما فيما تعلق بالأهداف المتوخاة من البحث، فإننا سنحاول في المقام الأول بلورة مقاربة منهجية وبعدها عملية للحكامة الجيدة تراعي الخصوصيات التي تتميز بها البيئة السياسية والاقتصادية والمجتمعية للدول المغربية، وتهدف بالدرجة الأولى تفعيل آليات تكون كفيلة بتعزيز قدرات الجماعات الإقليمية في تسيير وتطوير عملها ذاتيا وجعلها أكثر قدرة على تبني مشاريع تنموية وإنجاحها، والذي يمر عبر التعرف على الدور الحقيقي للفاعل المحلي في تدبير شؤون العامة وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها. وفي هذا السياق سيمكننا التعرف على خصوصيات كل تجربة من الحالتين المدروستين، استكشاف الفروق بين التجريبتين الجزائرية والمغربية في إدارة الجماعات المحلية -أولا- وفي تبني أطر الحكامة على المستوى المحلي -ثانيا- وفي تأثير كل ذلك على السياسات التنموية ثالثا.

1. مضمون ومقومات الحكامة الجيدة:

شاع استخدام مصطلح الحكامة في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة والسياسات المقارنة منذ العقد الأخير من القرن الماضي، حيث جاء ظهوره في سياق عالمي اتسم بهيمنة صيغ التعامل الدولي لمفاهيم الخصوصية والعولمة، التي تسيير في اتجاه تنميط حياة الدول والمجموعات والأفراد، خاصة بعد فشل سياسات الإصلاح في الدول النامية (لحرش، السعيد 2009، ص. 26).

واجه تعريف الحكامة الجيدة كغيره من الظواهر السياسية صعوبة متفاوتة في إيجاد تعريف جامع وواضح يشمل مختلف عناصره والمؤشرات الدالة عليه، خاصة في ظل الاستخدام واسع النطاق للمفهوم في تفعيل السياسات الحكومية من دولة إلى أخرى، بالنظر إلى ارتباط مسألة الحكامة (من جهة) بالكثير من العمليات السياسية من قبيل صناعة القرار والسياسة العامة والديمقراطية والمشاركة السياسية... الخ، ومن جهة ثانية من منطلق أنها تمس بشكل مباشر -أكثر من غيرها- حياة المواطنين، حيث أنها أعطت مفهوم الحكم أبعادا جديدة مركزة في الأساس على علاقة الحاكم بالمحكوم.

ويطرح مفهوم الحكامة، في تعريفه إشكالية تعدد العناصر والأبعاد المكونة لمختلف التعاريف التي سبقت في هذا الإطار، سواء من قبل المنظمات الدولية المتخصصة أو من خلال بعض الأدبيات الفقهيّة وذلك بالنظر إلى نوعية المقاربة المعتمدة في تقديم التعريف الإجرائي الخاص به، من المقاربة السياسية إلى الاقتصادية إلى القانونية.

جاءت الحكامة من كل ذلك إذا لتعبر عن تلك الآليات المرتبطة بالتدبير الرشيد للموارد بهدف تحقيق التوازن في شتى الميادين، إلى جانب أنها تشكل دعامة ومدخلا أساسيا من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة على أرض الواقع، فالحكامة الجيدة تعبر عن تجاوز حالة أحادية القرار، بغية تدبير جيد ومعقلن، قائم على النجاعة (الربط بين سرعة الأداء وحسن النتائج)، (حضراني 2017، ص. 7)، ومدمج لعناصر المشاركة في مختلف مراحل إعداد السياسات العامة والمحلية من مرحلة التشخيص والبرمجة إلى مراحل التنفيذ ثم التقييم والمحاسبة.

وعليه، يمكن تعريف الحكامة باعتبارها تمثل مقاربة عصرية في صنع القرار والتدبير الجيد للشأن العام، تعتد بتطوير المفاهيم التقليدية المستعملة في مجال التدبير، وهي تعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع بمستوياته الترابية، الوطنية والعالمية، والموارد المختلفة عن طريق منهجية للعمل المتعدد الأطراف (سلطات عمومية، قطاع خاص ومجتمع مدني)، وعن طريق آليات للفعل تعتمد معايير حكمانية من قبيل المشاركة والمشروعية والشفافية والمسؤولية، وذلك لهدف عام هو تحقيق شرط التنمية، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وهي بذلك عبارة عن آلية، تتطلب تعدد الأطراف المتدخلة، والتنوع في الأسس والمرجعيات المعتمدة، التي تقوم من جانب على وضع مبادئ للحكامة الجيدة، تجد أصولها وعناصرها المرجعية في عمل وتوجهات المنظمات والهيئات الدولية، ومن جانب آخر، تقوم على تحديد الشروط التي ستجعل منها مقومات مرجعية وعامة في أكثر من مستوى (حمر الراس 2017، ص. 19).

أ. خصائص وشروط الحكامة الجيدة:

تعتبر الحكامة إذا عن مكونات (آليات وعلميات) تتعلق بالممارسة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير الشؤون العامة في دولة تحتكم إلى جملة القواعد المرتبطة أساسا بالشفافية والمشاركة، بالطريقة التي تخدم الصالح العام. ومن تم يمكننا استخلاص مجموعة الخصائص أو الشروط التي تقوم عليها الحكامة.

* المشاركة: تعد المشاركة من المبادئ الرئيسية للحكامة الجيدة، وهي بمثابة آلية للمساهمة في اتخاذ القرار من شأنها أن تتجاوز مرحلة الاستشارة ذات البعد الشكلي والمحدودة المدى، وأن تستبدل التدبير البيروقراطي للشأن العام بالتدبير الديمقراطي إذا كان لها (أي المشاركة) بعدا حقيقيا ومنهجيا (حضراني 2017، ص. 7)، ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين (طاشمة 2010، ص. 30)، وذلك من خلال بلورة ترسانة قانونية وتنظيمية ضامنة لحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والحريات العامة وكل الإجراءات المرتبطة بترسيخ دعائم الشرعية الدستورية والسياسية للممارسات التي تربط الحاكم بالمحكوم.

ضمن هذا السياق من المفيد والمهم الإشارة إلى أن مسألة المشاركة ترتبط بهدف تحقيق شراكة تامة بين جميع الفاعلين تكون بعيدة عن نظرة التعالي السلطوي والمعرفي وبعيدا عن الإقصاء بشتى أنواعه، إذ أن دعوة الحكامة ليست مطلبا ديمقراطيا/سياسيا فقط، بل تعتبر في الوقت ذاته مطلبا تنمويا/اقتصاديا، خاصة في ظل عجز الأجهزة الرسمية منفردة على تدبير الشأن العام والتنموي على وجه الخصوص (لخيار 2008، ص. 27)، ومادامت التجارب قد أثبتت أهمية إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق الأهداف التنموية العامة.

* الشفافية: يشمل هذا المعيار كل الوسائل والآليات التي من شأنها أن تسهل للمواطن الوصول والحصول على المعلومات والبيانات المرتبطة بتدبير الشأن العام (العلواني 2006، ص. 77)، بما يعنيه ذلك من ضرورة فتح قنوات اتصال مباشرة ومفتوحة بين المسؤول والمواطن، وهو ما يمكن أن يشكل أرضية مناسبة لدفع المواطن إلى الاهتمام بعملية صناعة القرار والمشاركة فيها، وبالتالي إمكانية الحكم على مدى فاعليتها.

هذا وهناك من يربط الشفافية بمسألة مكافحة الفساد (البعد الاقتصادي) بغية تدبير حكاماتي للشأن العام، خاصة فيما تعلق بالإتفاق المالي الذي لم يعد خاضعا للتعتيم (حضراني 2017، ص. 8)، بل تولي مختلف الأطر التنظيمية والقانونية أهمية قصوى لمسألة نشر وإطلاع المواطن عن طريق شتى الوسائل والوسائط الإعلامية والإلكترونية على مختلف الإجراءات المتعلقة بإعداد الميزانيات وصرف المخصصات المالية.

* المسائلة: يعتبر معيار المسائلة أو المحاسبة من بين أهم المبادئ الدالة على ترسيخ الحكامة الجيدة من منطلق أنها تتوج ميدانيا مدى استعداد صانع القرار لإخضاعه للتقييم والحكم على قدراته في تدبير الشأن العام.

تبعاً لذلك ستعني المسائلة المساحة المتاحة أمام المواطن للطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة حول كيفية استخدام صلاحياتهم ومدى اضطلاعهم بواجباتهم ومهامهم، إضافة إلى استعدادهم الدائم لقبول الانتقادات والأخذ بالملاحظات، وتحمل مسؤولية الفشل أو انعدام الكفاءة، وبالتالي ضمان إتاحة الفرصة لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم. وتجدر الإشارة إلى أن المسائلة تأخذ أشكالاً عديدة ومتنوعة، من الجزائية إلى القانونية (بن عثمان 2012، ص. 202-203)، حيث أنها قد تكون مجرد نقاش واستفسار عن قضايا تدبير الشأن العام، مثلما قد تصل درجة المتابعة القضائية وتسليط العقوبات، حيث أن المسؤولية لا يجب أن تحصن صاحبها من إمكانية المحاسبة.

* الكفاءة والفعالية:

تعبّر الكفاءة والفعالية عن خاصية لا تقل أهمية عن سابقتها، من منطلق أنها تشكل المعيار الذي يمكن اعتماده في قياس مدى رضا المواطن على عمل وأداء الفاعلين الرسميين في صياغة السياسات العامة والحكم على نجاحها من فشلها.

تأسيساً عليه سيجلنا هذا المعيار إلى ذلك البعد الفني لأسلوب النظام، ويعني مدى قدرة الأجهزة على تحويل الموارد المتاحة إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين وتعبّر عن أولوياتهم اهتماماتهم بما يتضمنه ذلك من قدرة على تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من تلك الموارد (طاشمة 2010، ص. 30). ومن ذلك ستعبر الفعالية والكفاءة عن وجود إدارة عقلانية وراشدة للموارد، وتكون رهينة بدرجة مساهمة النتائج المتوقعة من البرامج المعتمدة في تمكين المواطنين من القدرات الأساسية وتوسيع نطاق خيراتهم الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق المردودية والجودة والانفتاح (زين الدين 2009، ص. 34).

ب- الأطراف المرتبطة بتفعيل الحكامة الجيدة على المستوى المحلي:

لعل من بين أهم الأطر العملية التي يركز عليها الدارسون عند الحديث على مواصفات ومعايير الحكامة المحلية، هو ما تعلق بتحليل طبيعة وأدوار الأطراف المرتبط بها تفعيل آليات الحكامة الجيدة، حيث أنه وعلى غرار وجود فواعل خاصة للحكامة على المستوى المركزي تقتضي الخصوصية أيضاً وجود فواعل مميزين

للحكامة المحلية، تأخذ طبيعة العلاقات والتفاعلات بينهم ميزات خاصة، والتي يراد لها أن تتجاوز المقاربات التقليدية المقتصرة على مؤشرات الحكم المحلي أو الإدارة اللامركزية، التي أثبتت التجارب انعدام نجاعتها وعجزها على تحقيق الأهداف التنموية، هذه الأخيرة التي تبني حتما على مدى إشراك المواطن في إقرار السياسات ومتابعتها وتقويمها في نسق من المتفاعلين الرسميين وغير الرسميين.

يعتمد الانتقال من تلك المقاربات التقليدية إلى الحكامة المحلية رغم تعقيده وتشابكه، على جعل تلك الفواعل الجديدة (الأفراد والجماعات) المجددة لها نقطة ارتكاز وتفاعل محوري، رفقة الأجهزة المحلية ونظيرتها المركزية/الحكومة التي تتولى مهمة إعداد وتهيئة البنية القانونية والسياسية لممارسة الحكم على المستوى المحلي، في حين أن الخواص (الاقتصاديين) يعملون على تحقيق الدخل للأفراد من أجل تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة. أما فواعل المجتمع المدني العديدة والمتنوعة، فإنها تحرص على تهيئة البيئة المثالية للتفاعل الاجتماعي والسياسي التي تسمح بتسخير الأفراد والجماعات الفعالة من أجل المشاركة في مختلف الأنشطة (Bennacer 2010, PP10-11)، باعتبار هذه الأخيرة تشكل أبرز دعائم الحكامة المحلية، التي تجاوزت اقتصار وجود المواطن في انتظاره الحصول على الخدمات.

استنادا إلى ما سبق وإسقاطا من الاجتهادات الأكاديمية والهيئاتية، خاصة منها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يمكن أن ننسج الأطراف المرتبط بها تفعيل الحكامة المحلية من خمسة فواعل مترابطة ومتفاعلة كل حسب طبيعته وحسب الأدوار والمهام المنوطة به، من القطاع العام الذي يجمع إليه الإدارة المركزية بكل مؤسساتها السياسية والعمومية إضافة إلى الهيئات اللامركزية الممثلة لها على مستوى الجماعات الإقليمية والمحلية، إلى القطاع الخاص المقابل أيضا لفواعل المجتمع المدني بكل أطيافه، والتي يحتل (جميعها) ضمنها المواطن/الفرد المحور الذي تستهدفه عمليات كل الفاعلين.

وفق هذا التصور يحدث ذلك التفاعل الدال على إرساء دعائم الحكامة الجيدة على المستوى المحلي، والذي يستهدفها في ذات الوقت. إن هذا النسق الممثل للحكامة المحلية يجعل من هذه الفواعل كلا متكامل ومتفاعلا، كل من موقعه وحسب الأدوار/المهام المنوطة به، على أن يكون المواطن الفاعل الأساسي الذي تقوم عليه ولأجله جميع العمليات، ويحتل بمعبته كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص أهمية متقدمة مقارنة بنظيرتيهما (الإدارة المركزية والإدارة المحلية)، في ظل تغير وظائف الدولة أين أصبح للفواعل الجديدة المجال الأوسع للمساهمة والمشاركة في تدبير الشأن العام أو المحلي، على حساب اختصاصات وصلاحيات المؤسسات الرسمية.

2- الأسباب الداعية لتبني مقاربة الحكامة المحلية.

يصنفها البعض في خانة المعضلات السياسية المرتبطة أساسا بأزمات عمل الأنظمة السياسية وطبيعتها في المقام الأول، وإذ تعددت الأسباب والعوامل المؤثرة سلبا فيها، فإنه سيكون مركزا من بينها على الأطر الهيكلية التي تلقي بتأثيراتها على عمل مؤسسات الدولة عموما، وما هو على المستوى المحلي بشكل خاص، وتأسيسا عليه تظهر قيمة مقاربة الحكامة المحلية في تطوير أداء تلك المؤسسات، من حيث أنها تنطلق من مسعى تجاوز تلك المعضلات ومخلفاتها السلبية، بما يحقق أكبر نسبة من الرضا لدى عموم المواطنين، ومن ثم ترتفع نسب تفاعلهم مع تلك الهياكل وقراراتها. وفق هذا التصور سيرتبط تشخيص تلك المعضلات بثلاث متغيرات رئيسية هي:

أ- أزمة الديمقراطية التمثيلية.

واجهت الديمقراطية التمثيلية/النيابية في خضم سيرورتها التاريخية الحديثة والمعاصرة، العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعترض طريق تطبيقها الفعلي، وإذ أن المبادئ الحيوية للديمقراطية، لا سيما منها المشاركة السياسية للمواطن، تدخل في ارتباط وثيق مع مكونات التعددية السياسية إلى جانب السلطات والهيئات والمجالس المنتخبة (خاصة المحلية منها)، فإن أهم بؤادر العجز والفشل لدى هذه المكونات، في أنها لم تنجح في تمثيل كافة مكونات مجتمعاتها. ومن ذلك نتجت ظاهرة ابتعاد/اغتراب المواطنين (أو نسبة كبيرة منهم) عن عمليات صناعة القرارات السياسية (كريم، ياس 2018، ص. 342)، وهذا ما يعكس العجز التمثيلي للمجالس المنتخبة في الدول الديمقراطية الحديثة وحتى الراسخة منها، بما أدى بالتوازي مع ذلك ومع مرور الوقت، إلى ظهور صور وأشكال جديدة للديمقراطية، أو على أقل تقدير ابتداء وتطوير مقاربات تساعد على إصلاح وتجاوز تلك النقائص. وهو ما سيعبر عنه بمتغيري أزمة المشاركة وأزمة التمثيل.

ب- اتساع معضلة الفساد:

يعتبر الفساد بكل صوره (الاقتصادية والسياسية في المقدمة) من أكثر العوائق والآفات التي تحد من قدرات الدول وتستنزف ثرواتها، وتسبب في إفشال المشاريع التنموية والإصلاحية، وإحاق العجز بمؤسسات الدولة الحيوية، عندما تستأثر مكونات من النظام السياسي بالسلطات والقدرات المالية وتوظفها وفق توجهاتهم ومصالحهم، بعيدا عن مطالب ومصالح غالبية المواطنين.

وبشكل الفساد السياسي أكبر تهديد للديمقراطية وحكم القانون، خاصة في الدول النامية التي تمر بمراحل انتقالية كالحالة العربية، إضافة إلى العديد من النتائج المدمرة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ترتب عنها تراجع دور الشعب ومشاركته في الشؤون العامة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تراجع مفهوم المواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وتقلص دور الطبقة الوسطى لصالح نخب حزبية أو عسكرية أو أمنية أو قطاع خاص أو ممثلي طوائف، فالفساد السياسي يؤدي إلى سيطرة مجموعة صغيرة على مختلف مناحي الحياة، ومن تم تصبح المشاركة في الحياة العامة في ظل هذه المجموعة زائفة، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف شرعية النظام السياسي وتقويض أسس الديمقراطية والحكم الرشيد، والنيل من سيادة القانون واستقلال القضاء، وتزييف الانتخابات وغياب الرقابة والمسائلة وتشويه الجهاز الإداري للدولة (جونستون 2008، ص.ص 61-63).

ج- فشل تجربة اللاتمرکز الإداري.

تتبلور المشكلة الأساسية لتجربة اللامركزية الإدارية لدى الدول العربية عموما، في عدم التطبيق السليم لنظام وسياسة اللامركزية في جوانبها المتعلقة بالشق السياسي والمالي على وجه الخصوص، الذي يضاف إلى ضعف التشريعات الدستورية والقانونية التي لم تتعد حدود صورية الاعتراف بوجود هيئات محلية غير مكتملة الاستقلالية إن لم تكن تابعة للحكومة المركزية في كثير الأحيان، وذلك تحت ذريعة أن النظام اللامركزي يؤدي إلى المساس بوحدة الدولة وقوة وسلطة إدارتها المركزية (باعلي 2002، ص. 83)، زد عليه الأعباء المالية الإضافية التي تترتب عن الاعتراف للجماعات المحلية على اختلاف أنواعها بالذمة المالية المستقلة، والتي تؤدي بالضرورة إلى زيادة نفقات الخزينة العمومية (محيو 2006، ص. 113). وتحت هاتين الذريعتين لا زالت الحكومة المركزية تمارس الرقابة والوصاية على الإدارة المحلية، والتي تتجلى وفق النموذج الجزائري مثلا، في علو سلطة

الوالي المعين على نظيره المنتخب. وهي المعطيات التي لا زالت ترهن نجاح اللامركزية الإدارية بالرغم من طرحها كإجراء صحيحي للمركزية المفرطة التي رافقت بناء الدولة الحديثة، وهو ما يبقى مستواها بعيدا عن تحقيق الأهداف المرجوة من الدعوة إلى تعزيزها.

3- خصوصيات التجريبتين الجزائرية والمغربية في تبنى مقاربة الحكامة المحلية:

خطت الحكومات المغربية تجارب متفاوتة تحاول التأسيس لمقاربة تشرع لتحسين أداء مختلف الفاعلين في تنشيط الحركة التنموية على المستوى المحلي، بما يعود بالنفع على تحسين أداء السياسة العامة لتلك الحكومات، وفي هذا الصدد حملت التجريبتين الجزائرية والمغربية من الخصوصيات ما يلفت انتباه الدارسين من أجل محاولة إدماج مقاربة مشتركة من خلال التركيز على ثلاثة أطر متعلقة بالترسانة القانونية أولا، ثم الإطار التنظيمي ثانيا، إضافة إلى الشق المالي الذي يعتبر السبب الرئيسي لاقضاء الانتقال إلى نمط جديد في تدبير الشأن المحلي.

أ- الإطار القانوني:

يعتبر التكوين القانوني لأي مؤسسة/نظام، لبنتها الأساسية المرتبط بها تشكيلها وتفعيلها في الوقت نفسه، وهو ذات المعيار الذي ترتبط به مقتضيات الحكامة الجيدة، خاصة على المستوى المحلي الذي أصبح يخضع لتغيرات مستجدة تفرض على المشرع تخصيصه بترسانة متطورة من الآليات القانونية والتنظيمية. وفي هذا الإطار أظهر النموذجين الجزائري والمغربي خصائص فريدة نجملها في ثلاث ملاحظات رئيسية هي:

(1) أثرت الإدارة الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية على هياكل والنمط الإداري لكل من الغرب والجزائر، سواء من أو الناحية القانونية التي استند إليها تنظيم العلاقة بين المركزي والمحلي، حيث حافظت الدوليتين -ولو لفترات زمنية متفاوتة- على النمط الاستعماري الموروث، والذي كان له التأثير الملحوظ على الناحية التنظيمية المرتبطة بالتقسيم الإداري المعتمد بعد الاستقلال.

(2) أظهرت التجربة الدستورية للدولتين في المسائل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي وعلاقته بالحكامة الجيدة، الكثير من الخصائص التي ستركز من بينها على نقطتين رئيسيتين هما:

✓ خص المغرب في دستوره لسنة 2011 الجماعات المحلية والحكامة الجيدة ببابين كاملين: انفرد الباب 09 منه بـ "مسألة تنظيم الجهات والجماعات الترابية"، وجاء الباب 12 مفصلا في مقتضيات "الحكامة الجيدة" وسبل تطويرها. بينما لم يفصل الدستور الجزائري لسنة 2016 لا في المسألة المرتبطة بتنظيم الأقاليم المحلية، ولا بتطوير أدائها لإدراك متطلبات الحكامة الجيدة.

✓ ورد في الدستور المغربي أنه "تساهم الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة..." (الفصل 137، الباب 09، دستور المملكة المغربية، 2011، ص. 27). بينما لم يشر نص الدستور الجزائري إلى هذه العلاقة على وجه الإطلاق.

(3) في حين خص المغرب تنظيم الجماعات الترابية بترسانة قانونية متعددة ومتنوعة في الاختصاص

نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

✓ الميثاق الجماعي الجديد لسنة 2002.

✓ القانون رقم 17-08 الصادر بتاريخ 18 فبراير 2009.

✓ القانون التنظيمي للجهات رقم 14-11 الصادر بتاريخ 7 جويلية 2015.

وحيث جاء القاسم المشترك بين هذه القوانين الثلاثة أنها تضمنت قواعد جديدة استهدفت تكريس الحكامة الجيدة وإرساء دعائمها بشكل واضح. اكتفى في المقابل النظام الجزائري ومنذ الاستقلال بـ:

- ✓ قانون البلدية: آخر تعديل عليه كان تحت رقم 10/11 الصادر بتاريخ 22 جوان 2011.
- ✓ قانون الولاية: آخر تعديل عليه كان تحت رقم 07/12 الصادر بتاريخ 21 فبراير 2012.

وبدا على القانونيين في مضمونيهما الأصلي والحديث، أنهما اقتصرتا على تحديد الأحكام العامة المرتبطة بتسيير الجماعات المحلية، حيث لم نلمس أي أثر لمسألة الحكامة المحلية الجيدة، أو أي ذكر للعلاقة بين عمل الجماعات المحلية والسياسة العامة للحكومة.

ب- الإطار التنظيمي.

(1) بالنسبة للجزائر: اتسم التقسيم الإداري المعتمد في الجزائر والمتوارث عن الفترة الاستعمارية بالجمود إلى حد كبير لا من حيث النمط ولا العدد، إذ توقف تعديل النظام المعتمد سنة 1984 (أكثر من 35 سنة) عند حدود 48 ولاية إضافة إلى 1541 بلدية، تبعته محطتين انتقالتين دون أن تحدثا أي تأثير ملموس:

- ✓ في سنة 1997: التحديث الذي أدخله المشرع الجزائري على النظام الإداري باستحداث نظام "المحافظة" الذي طبق على مستوى العاصمة قبل أن يلغى بقرار من المجلس الدستوري سنة 2000 بعد إشعار من طرف رئيس الجمهورية (حاجة، ويعيش تمام 2015، ص. 35).
- ✓ في سنة 2015: بموجب المرسوم الرئاسي رقم 140/15 تم استحداث 10 مقاطعات إدارية (عبد العالي حاجة ويعيش تمام أمال، 2015، ص. 36)، وهو الأمر الذي ثار بشأنه جدل دستوري وقانوني كبير بالنظر إلى معطين إثنين هما:

- المادة 16 من دستور 2016 نصت على أن "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية" فقط.
- المادة 140 من ذات الدستور منحت البرلمان حصريا سلطة النظر في التقسيم الإقليمي للبلاد. ومن تم فإن إنشاء هذه الهيئات لا يتماشى وفحوى الدستور، بل يتعارض معه كليا. ضف إلى ذلك أنه لم يكن لهذه المقاطعات الإدارية المستحدثة (الولايات المنتدبة) الأثر المباشر والملموس لا على تعزيز نظام المركزية الإدارية ولا على الأهداف التنموية المنشودة على المستوى المحلي.

(2) بالنسبة للمغرب: على خلاف الجمود الذي ميز التجربة الجزائرية في تنظيم الجماعات المحلية، شهد المغرب حركة ومشاريع تطوير ملفتة للانتباه، تجاوزت الاقتصار على مسألة التوسعة العددية إلى محاولة التغيير والتنوع في نمط الهياكل السائدة على مستوى الأقاليم الجهوية. وتمثلت هذه التحولات حديثا فيما جاء به الميثاق الجماعي الجديد سنة 2002، والتقسيم الإداري الجديد لسنة 2015 إضافة إلى ما جاء به دستور 2011، الذي استبدل مسمى الجماعات المحلية بـ "الجماعات الترابية" معبرة عما سمي بـ "الجهوية الموسعة" بهدف تعزيز الإدارة اللامركزية، والتي أصبحت تتشكل من "الجهات" (12 جهة) و"العمالات" (13 عمالة) و"الأقاليم" (62 إقليما) إضافة إلى "الجماعات" الحضرية والقروية (أنظر نص: الفصل 135، الباب 09، دستور المملكة المغربية، 2011، ص. 27).

ومن الجدير بالذكر هو تضمين القانون التنظيمي للجهات لمستجدات من قبيل اعتماد بعض التقاليد البرلمانية التي تركز الرقابة الذاتية للمجلس من خلال استحداث لجان تقصي الحقائق (حضراني،

2017، ص. 9)، ولعل أبرز الخصائص التي ميز بها القانون التنظيمي للجهات طرق تدبير شؤونها أنه قسم اختصاصاتها إلى 04 أصناف رئيسية هي:

• الاختصاصات الذاتية: وتتمثل في تلك الاختصاصات الموكلة للجماعة الترابية في مجال معين، بما يمكنها من القيام في حدود مواردها وداخل دائرتها الترابية بالأعمال الخاصة بهذا المجال، وخاصة التخطيط والبرمجة والإنجاز والتدبير والصيانة.

• الاختصاصات المشتركة: وهي تلك الاختصاصات المشتركة بين الدولة والجماعة الترابية، والتي يتبن أن نجاعة ممارستها تكون بشكل مشترك، وتتم ممارسة الاختصاصات المشتركة طبقا لمبدأي التدرج والتمايز، والتي تتم بشكل تعاقدى إما بمبادرة من الدولة أو بطلب من الجماعة الترابية.

• الاختصاصات المنقولة: وهي الاختصاصات التي تنقل من الدولة إلى الجماعة الترابية، بما يسمح بالتوسيع التدريجي للاختصاصات الذاتية أو يمكن مع مرور الوقت أن تتحول إلى اختصاصات ذاتية خالصة (أحمد حضرائي، 2017، ص ص 4-6).

• الاختصاصات الاستشارية: هذه الاختصاصات تتيح للجماعات الترابية إبداء آرائها في كل الأعمال الواجب القيام بها لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة (بوعشيق 2019، ص. 68)، حيث جاء في نص المادة 100 من القانون التنظيمي رقم 111.14 أنه "تقوم السلطات العمومية باستشارة مجلس الجهة في السياسات القطاعية...".

وهي الاختصاصات التي عبرت عن إرادة ورغبة في تعزيز مظاهر اللامركزية الإدارية خاصة فيما تعلق بإرساء دعائم الحكامة المحلية، التي تجعل من الجماعات الترابية أكثر قدرة على الأداء والإنجاز.

ج- التنظيم المالي للجماعات الإقليمية:

يرتبط التعرض لمسألة التنظيم المالي للجماعات الإقليمية بما يمكن هذه الأخيرة من تطوير أدائها، حيث أن الحكامة الجيدة تبقى مرهونة أساسا بالحكامة المالية، من منطلق أن ظاهرة الفساد وإهدار المال العام تمثل أخطر المعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي من الممكن أن تقضي على قدرة الجماعات المحلية في الإنجاز، زد على ذلك أن تعزيز القدرات المالية للجماعات المحلية يقلل من الأعباء الملقاة على عاتق السلطات المركزية ويساهم في ترشيد السياسة العامة، وفي هذا الإطار أظهر النموذجين الجزائري والمغربي اختلافات جوهرية في تمكين تلك الجماعات من الآليات التي تمكنها من تنمية وتعزيز قدراتها المالية.

1) بالنسبة للجزائر: تكاد تكون قاعدة الذمة المالية المستقلة للجماعات المحلية مجرد تنظير بدون أثر على ترقية أدائها العام، الأمر الذي جعلها ليست عاجزة فقط عن المشاركة في التنمية الشاملة، بل أنها تعتمد اعتمادا شبه كلي على الإدارة المركزية حتى في تغطية مصاريف التسيير المحلي، وذلك راجع إلى العديد من المعطيات (بن شعيب، وشريف 2012، ص.ص 164-166):

- ✓ ضعف الموارد الجبائية التي تمثل ما نسبته 90% من إجمالي الموارد.
- ✓ تبعية النظام الجبائي للإدارة المركزية التي تنفرد بقرار إنشاء وإلغاء الضرائب والرسوم وتحديد الوعاء والمعدلات.
- ✓ هيمنة الإدارة المركزية على العائدات الجبائية بنسبة 75%.

- ✓ اعتماد الجماعات المحلية على الاقتراض والإعلانات بما يمنح الحق للسلطة المركزية في التدخل ومراقبة نشاط الجماعات المحلية وكيفية إنفاقها للأموال.
- تبعاً لهذه المعطيات لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن قدرات مالية ذاتية للجماعات المحلية وهو الأمر الذي يتسبب في إضعاف قدرتها على بناء حكامه جيدة، وبالتالي تنعدم إمكانية مساهمتها في تفعيل السياسة العامة للحكومة.
- (2) بالنسبة للمغرب: يكاد حال الجماعات الترابية في المغرب لا يختلف عن نظيرتها الجزائرية في مجال التدبير المالي، حيث أنها بدورها تعاني ضعفاً في القدرة على تمويل تكاليفها، وبالتالي معاناتها من معضلة التبعية للإدارة المركزية تحت بند التوجيه والمتابعة. لكن من الجدير الانتباه إلى بعض الخصوصيات المرتبطة بـ:
- ✓ اعتماد ميزانية إستراتيجية للتدبير المالي المحلي من خلال الربط بين الميزانية والمخطط والبرمجة المتعددة السنوات. وهي أحد أبرز الإصلاحات المالية التي أقرها القانون التنظيمي رقم 111.14، حيث طال التعديل بنية الميزانية بالانتقال من التبويب الكلاسيكي ذي البعد الإداري (ميزانية الوسائل)، إلى التبويب الجديد ذي البعد الوظيفي (ميزانية النتائج) (حضراني 2017، ص. 10).
- ✓ استحدث المغرب منذ إعلان الميثاق الجماعي الجديد أطراً للتدخل الاقتصادي للجماعات الترابية، ممثلة في 04 فاعلين محليين (إضافيين) (بوعشيق 2019، ص. 68-69) هم:
- اللجان الدائمة: تنص المادة 14 من الميثاق الجماعي الجديد على أنه "يتعين على المجلس الجماعي تشكيل 03 لجان دائمة على الأقل، لدراسة القضايا وتبني المسائل التي يجب أن تعرض على الاجتماع العام"، وتكلف هذه اللجان بشؤون الميزانية والمالية والتنمية الاقتصادية والتعمير... الخ.
 - مجالس المقاطعات: يفصل بمداولاته في قضايا الجوار المسندة إليه، حيث "يقرر إقامة التجهيزات وببدي رأيه حول مشروع مخطط التنمية الاقتصادية..". كما يقترح كل الأعمال الكفيلة بتحفيز وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاطعة.
 - المجالس الجماعية: تنص المادة 35 من الميثاق الجماعي على أن المجلس الجماعي يفصل بمداولاته في قضايا الجماعة، ولهذه الغاية يتخذ التدابير اللازمة لضمان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - مجموعات الجماعات: يمكن للجماعات الحضرية أو القروية أن تؤلف فيما بينها مجموعات لإنجاز عمل مشترك، أو تدبير مرفق ذي فائدة عامة للمجموعة، وتعتبر هذه الأخيرة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
- ولعل أبرز أساليب تدخل هاته الفواعل المحلية في الاقتصاد تتمثل في إعداد ودراسة مخططات جماعية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يتم التصويت عليها طبقاً لتوجهات وأهداف المخطط الوطني. وبهذه الطريقة يتضح مسار مساهمة الجماعات الترابية في تفعيل السياسات الحكومية.

خاتمة:

أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج التي سنوجزها في نقطتين رئيسيتين هما:

- 1- أهمية الحكامة المحلية في أنها تتضمن آليات تطوير أداء الجماعات الإقليمية في تدبير شؤونها المحلية، وبالتالي تخفيض الأعباء الملقاة على عاتق السياسات العامة/المركزية، التي يصرف جهد كبير منها في تقوية دعائم التنمية المحلية، وذلك من خلال إشراك المواطن وباقي الفاعلين غير الحكوميين كأطراف فاعلة في

صنع القرارات وتنفيذ برامج الإدارة المحلية، ضمن بيئة تتوفر على المتغيرات القانونية والمادية والبشرية التي تساعد على تبني اللامركزية وتكثيف الجهود لتطوير قدرات الأجهزة المحلية بما يمكنها من تحسين الأنظمة والقدرات والإجراءات الكفيلة بمساهمتها الفعالة في الارتقاء بالسياسات الحكومية على وجه العموم.

2- أظهرت التجربة الجزائرية تباثنا متفاوتا في تشييد دعائم الحكامة المحلية مقارنة بنظيرتها المغربية، التي وإن لم تتجاوز حدود التجسيد النظري (القانوني والتنظيمي)، إلا أنه وإلى حين اختبار نتائج التجربة، تبقى الآليات المعتمدة، أرضية مناسبة لاختبار مدى قدرة الجماعات المحلية على المساهمة في تفعيل وترشيد السياسات العامة من خلال مقارنة الحكامة المحلية، والتي يمكن الاستفادة منها في تطوير التجربة الجزائرية الفتية خاصة في ظل تشابه البيئتين إلى حد كبير.

من كل ذلك تكون الدراسة قد أثبتت صحة الافتراض الأول، حيث لاحظنا الإيجابيات التي تترتب عن تفعيل مقارنة الحكامة الجيدة على المستوى المحلي، بينما ظهر الافتراض الثاني خاطئا تبعا لما أشار إليه واقع الحال المعاش في الدول المغاربية على وجعه العموم، الذي يبقى بعيدا عن المعايير الدولية الضرورية لإنجاح أي مقارنة تنموية في ظل ضعف الأطر القانونية والمجتمعية التي لم تنجح في تحفيز المواطن وبقي الفواعل على المشاركة في ترقية أداء الجماعات المحلية. في حين يمكن القول بصحة الافتراض العلمي الثالث حيث أن تشابه المعطيات السياسية والمجتمعية والاقتصادية إلى حد ما قد يساعد على بلورة مقارنة مشتركة لحكامة جيدة في تدبير الشأن المحلي العام.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الدستور الجزائري، 2016.
- 2- دستور المملكة المغربية، 2011.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 09/84 المؤرخ في 04 فيفري 1984.
- 4- المملكة المغربية، القانون التنظيمي رقم 111.14 للجهات، 2012.
- 5- الشرجي عادل مجاهد وآخرون. (2011)، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 6- الكايد زهير عبد الكريم. (2003)، قضايا وتطبيقات الحكمانية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
- 7- العلواني حسن. (2006)، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم الراشد، في كتاب: مصطفى كامل السيد، الحكم الراشد والتنمية في مصر، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.
- 8- باعلي محمد الصغير. (2002)، القانون الإداري- التنظيم الإداري - النشاط الإداري، عناية: دارالعلوم.
- 9- بن شعيب نصر الدين وشريف مصطفى. (2012)، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح-ورقلة العدد 10.
- 10- بن عثمانى فوزية. (2012)، حقوق الإنسان العالمية وخصوصية الفعل الوطني لحمايتها، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني: جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 1.
- 11- بوعشيق أحمد. (2019)، الحكامة المحلية على ضوء الميثاق الجماعي الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، المغرب: جامعة سلا - كلية الحقوق، متوفر على الرابط:

https://web.facebook.com/102070866564533/posts/641700642601550/?_rdc=1&_rdr

2019/02/20

- 12- حاحة عبد العالي ويعيش تمام آمال. (01-02 ديسمبر 2015)، الطبيعة القانونية للمقاطعة الإدارية في الجزائر، ورقة مداخلة مقدمة خلال المنتدى الدولي الثالث حول: الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- 13- حمر الراس سناء. (2017)، التدبير المالي التراخي بين إكراهات الواقع ومتطلبات الحكامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس- الرباط: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
- 14- جونستون مايكل. (2008)، متلازمات الفساد: الثروة والسلطة والديمقراطية، تر: نايف ياسين، الرياض: مكتبة العبيكان.
- 15- دلياز كمال. (أكتوبر 2015)، انعكاسات الإصلاح الانتخابي على المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة مقارنة تحليلية على ضوء الانتخابات التشريعية 1997-2012، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 01، العدد 02، تيارت: جامعة ابن خلدون.
- 16- طاشمة بومدين. (جوان 2010)، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عنابة، العدد 26.
- 17- ورشاني شهباناز. (2015)، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- 18- لحرش كريم والسعيد رشيد. (2009)، الحكامة الجيدة بالمغرب ومتطلبات التنمية البشرية، الدار البيضاء: مكتبة الرشاد.
- 19- لخيار زمير. (2008)، المجتمع المدني والحكامة: نحو تقوية القدرة التفاوضية للعمل الجماعي، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، العدد 8.
- 20- لعبادي إسماعيل. (ربيع-صيف 2014)، المجالس الشعبية المحلية في الجزائر بين أزمة الديمقراطية التمثيلية وسبل تحقيق الديمقراطية التشاركية، المجلة العربية لعلم الاجتماع – إضافات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 26-27).
- 21- محمد زين الدين. (2009)، التدبير الجماعي والديمقراطية التشاركية، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، العددان 11 – 12.
- 22- محمد صابر كريم و عمارة ياس رشيد. (كانون الأول 2018)، عجز التعددية السياسية في أداء الوظيفة التمثيلية في الديمقراطيات الراسخة، المجلة العلمية لجامعة جيان-السليمانية، المجلد 2، العدد 2.
- 23- محيو أحمد. (2006)، محاضرات في المؤسسات الإدارية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 24- Bennacer Nasserredine. (2010), Gouvernance des territoires littoraux et gestion durable des ressources halieutiques dan la bais de Bejaia, mémoire de magister, Université d'Abderrahmane Mira: faculté des Science des Gestion.
- 25- Nabil Mouline. (2016), Le Maroc vote: Les élections législatives en chiffres (1963-2011), Rabat: Tafra.